

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



المحكمة الدستورية

الأحد 26 أفريل 2026

بيان

في إطار الدورات التكوينية الجهوية التي تنظمها المحكمة الدستورية، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حول "القضاء الدستوري"، وبعد تنظيم الدورة التكوينية الأولى بجامعة النعامة، و الثانية بجامعة عنابة، يحتضن مقر المحكمة الدستورية خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 أفريل 2026، الدورة التكوينية الثالثة، يُنشّطها أعضاء من المحكمة الدستورية، إلى جانب أساتذة جامعيين، حيث تستهدف طلبة الدكتوراه والماستر المتخصصين في القانون الدستوري، المنتسبين إلى الندوة الجهوية لجامعات الوسط، و المدرسة العليا للقضاء، في لقاء علمي يجمع بين الاجتهاد الأكاديمي والخبرة الدستورية العملية.

وتكتسي هذه الدورة، أهمية بالغة على ضوء ما جاء به التعديل الدستوري لسنة 2020، من تحول نوعي في منظومة القضاء الدستوري الجزائري، الذي أرسى دعائم مؤسسة دستورية جديدة، معززا لصلاحياتها وموسّعا لاختصاصاتها، ومكّرسا لآلية الدفع بعدم الدستورية، بوصفها حقا دستوريا أصيلا، يكفل للمواطن حماية حقوقه وحرياته.

يأتي تنظيم هذه الدورة ترجمة فعلية، لما تنتهجه المحكمة الدستورية من انفتاح مستدام على الفضاء الجامعي، وحرصا منها على إرساء مبدأ تكافؤ الفرص، في الاستفادة من تكوين متخصص يقوم على التفاعل المباشر بين الطالب الباحث والمحكمة الدستورية، بما يسهم في تأهيل كفاءات قانونية وطنية قادرة على إثراء الفقه الدستوري ودعم مسيرة بناء دولة القانون والمؤسسات.

تمتد هذه الدورة على مدى ثلاثة أيام متتالية، تُعالج خلالها جملة من المحاور العلمية المتخصصة، إذ تتصدّرها النظرية العامة للدستور والنظام الدستوري الجزائري، والرقابة الدستورية متخذة من المحكمة الدستورية الجزائرية نموذجا، مروراً بالحقوق الأساسية والحرّيات العامة، واجراءات الدفع بعدم الدستورية، والمنازعات الانتخابية، إضافة إلى مناهج التفسير الدستوري وتطبيقاتها في اجتهاد المحكمة الدستورية الجزائرية. وتتواصل الدورة للتطرق إلى القضاء الدستوري المقارن، واستعراض الاختصاصات المستحدثة للمحكمة الدستورية.